الاخطار المتزايدة على الهدف الوطني تتطلب مضاعفة الجهد لاستعادة الوحدة

لا يحتاج الامر الى امثلة جديدة لتاكيد حقيقة معروفة عن "التعاون" القائم بين اسرائيل والنظام الاردني والولايات المتحدة لتكييف الاوضاع في المناطق المحتلة لصالح ما يسمى بالحكم الذاتي ، او "التقسيم الوظيفي" !

فقد ظهر ذلك بصورة جلية في "التعاون" لتعيين لجان بلدية بدل المجالس البلدية المنتخبة في المدن الرئيسية بالضفة الغربية ، والان في "الاتفاق" على دفع نفقات اعداد المخططات الهيكلية لقرى الضفة بالمناصفة .

لكن الاهم من ايراد الامثلة وهي عديدة ومعروفة هو ان عملية "التعاون" هذه ترتكز الى سياسة محددة وهي جارية بدون اى تاثر بتحركات السياسة الاردنية الاخيرة ومنها "تحسين" العلاقات مع سوريا . الامر الذى يشير الى ان عملية التقارب مع سوريا لا تحمل في طياتها اى تغيير في السياسة الاردنية ، وانما تهدف الى "تحييد" سوريا تجاه "التعاون" الجارى في الاراضي العربية المحتلة بين النظام الاردني واسرائيل .

ويجب القول بان عملية "التحييد" هذه وجدت امكاناتها في صمت صحافة "جبهة الانقاذ" التي تصدر او على الاصح توزع في سوريا .

وفي هذا الصدد تعود مرة اخرى ذريعة "المكان" لاحتلال مركز الصدارة في الحسابات السياسية لبعض الاطراف الفلسطينية في المعسكرين الفلسطينيين اليميني والقومي المتطرف على حد سواء .

واذا كانت هناك بعض مظاهر "التململ" تجاه ذريعة المكان ، فان ذلك لم يصل الى حد رسم الحدود الواضحة بين التحالف والتبعية السياسية .

ليس من شك ان هناك تحالفا ينبغي توثيقه وتعزيزه مع سوريا في مواجهة الهجمة الامبريالية . وهناك اساس لذلك في واقع وجود الحركة الوطنية الفلسطينية وسوريا في خندق المواجهة الواحد ضد هذه الهجمة . وهذا الاساس لا يتوفر في حالة "التحالف" مع النظام الاردني المتواجد صراحة في الخندق المقابل .

ومن هنا فان العلاقات مع سوريا لا يمكن وصفها بالتبعية . بينما لا يمكن وصف علاقة اى طرف وطني فلسطيني بالنظام الاردني بغير التبعية والاستعداد للانخراط في الحلول الامبريالية .

ومع ذلك فان الاعتبارات التاكتيكية الخاصة لهذه الدولة العربية او تلك ينبغي ان لا تؤثر على موقف الحركة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بمواقفها السياسية واهدافها . كما لا يجب ان يكون الخيار بين هذه المواقف والاهداف وحاجات المكان ومقتضياته .

ان الكثيرين من قادة الفصائل الفلسطينية متاثرون ، بصورة واضحة ، بتجربة الثورة الجزائرية . ومع ذلك فان البعض الذى يتمسك ببعض الاساليب والممارسات التنظيمية والادارية لقيادة تلك الثورة في فترة من الزمن يتناسى جوانب اخرى واهم من ذلك لا يراها في واقعها التاريخي قبل اكثر من ربع قرن ، ولم يستوعب استخلاصات الثورة الجزائرية نفسها في ذلك التاريخ وبعده .

لقد كانت لديهم ايضا مشكلة المكان . وكانوا يتعرضون لضغوط شديدة من جانب بورقيبة لفك تحالفهم مع عبد الناصر . كما تعرضوا لضغوط مماثلة للموافقة على التخلي عن بعض الاراضي الجزائرية قبل الاستقلال للمغرب وتونس .

لكنهم لم يقدموا التنازلات على حساب القضية الوطنية . وصمدوا في وجه هذه الضغوط معتمدين على قدراتهم الذاتية ومساندة حركة التحرر العربية والعالمية .

نستذكر ذلك ونحن نشهد محاولات التملص من الغاء اتفاق عمان ، ومن تحديد المسؤولية عن الاعتداءات المتكررة على المخيمات الفلسطينية في ضواحي بيروت ، ومن التصدى الصريح لمظاهر "التعاون" القائمة لتهيئة "الظروف" لتمرير المشروع الاميركي الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

لقد اعلن ان الحكومة الاردنية تعد خطة خمسية لما اسمته التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة . وهي في اهدافها مماثلة ، من وجهة النظر الاردنية الرسمية ، لاهداف اللجنة المشتركة لما يسمى بدعم الصمود في الاراضي المحتلة . لكن تغيير الاسم من "دعم الصمود" الى التنمية امر له مغزاه ، كما ان شطب الطرف الاخر في تلك العملية امر له مغزاه كذلك . ويتصل بما ظهر وما بطن في نوايا اقامة "القيادة البديلة" في الاراضي المحتلة .

ولا يمكننا النظر الى الاعلان الدعائي للادارة المدنية عن "السفر والعودة" في يوم واحد من الضفة واليها الا في اطار الاطمئنان الاسرائيلي بان الذين سيستفيدون من ذلك هم الذين الذين ترضى عنهم السلطات الاردنية والاسرائيلية في نفس الوقت خصوصا بعد ان تكاملت قوائم الممنوعين وتشابهت على جانبي الجسر !

والى جانب هذا تفيد مصادر عمان الى ان "ابو الزعيم" سيعقد خلال شهر مؤتمرا يسميه المؤتمر الخامس لحركة فتح . وانه سيشكل

بشير البرغوثي

بعد المؤتمر قيادة جديدة ، وسيدعو لمؤتمر "وطني فلسطيني" ينتخب لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير بمباركة السلطات الاردنية ودعمها وايمانها .

نحن نعلم ونثق بان هذه المحاولات ستفشل مثلما فشلت سوابق لها . لكنها لا تفشل تلقائيا . ولا تحبط بالسكوت عليها تحت اى اعتبار سياسي يتعلق بالمكان او بغيره . ولا بتكرار تجربة "بطاركة بيزنطة" ، والعاب الصبغ والكلمات . ان المطلوب هو التعامل بواقعية مع المعطيات القائمة والاخطار التي تشكلها على الاهداف الوطنية وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها ، ومن بدهيات هذا التعامل الاولية استعادة وحدة منظمة التحرير على اساس نهج متعارض تماما مع نهج اتفاق عمان ، وقائم على قاعدة وطنية كفاحية معادية بحزم للامبريالية وشركائها واتباعها ، ومستندة الى تضامن وثيق مع قوى حركة التحرر العربية ، والى تحالف مع الاتحاد السوفييتي وقوى التحرر العالمية .

ليس هناك طريق غير هذا الطريق . وقد اكدت هذه الحقيقة تجربة كل حركات التحرر الظافرة التي سبقتنا في السير عليه .

لماذا صمتت الشرطة الاسرائيلية ثلاث سنوات على تزوير بيع اراضي الخليل !!

كشفت وسائل الاعلام الاسرائيلية الرسمية ، في نهاية الاسبوع الماضي ، عن ان وحدة مكافحة الجرائم الخطيرة في اسرائيل قد اعتقلت سمسار الاراضي الاسرائيلي "زئيف جولان" ، والمحاميين ، الاسرائيلي نسيم بار والعربي عبدالله عودة (افرج عنهم في وقت لاحق بكفالة مالية) .

وحسب البيان الرسمي الاسرائيلي فان المشبوهين قد باعوا قطعة ارض مساحتها ١٥٠٠ دونم لشركة "ممنوتا" الحكومية . وان ملكية الارض المباعة تعود الى شخص فلسطيني يسكن في العربية السعودية ، وذلك عن طريق تزوير هويته ، وتسليمها لشخص اخر انتحل اسمه (اى اسم صاحب الارض) . وقد بلغت قيمة صفقة بيع الارض مليون ونصف المليون دولار ، دفعت الشركة الحكومية ٢٠ الف دولار منها ، على الحساب .

هذا وقد اعربت اوساط قضائية في المناطق المحتلة عن خشيتها من ان يكون "سيناريو" اعتقال واطلاق سراح اعضاء الشبكة المذكورة ، مماثل لـ "سيناريو" اعتقال شبكة تزوير صفقات الاراضي في شمال الضفة الغربية ، الذي مضى اكثر من عام على اعتقالها دون ان تقدم لوائح اتهام ضد المشاركين فيها ، وجرى تقليص طاقم التحقيق فيها ، وبدلا من اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة حقوق اصحاب الاراضي العرب ، تمارس خدمة الحفاظ للتنازل عن حقوقهم تمهيدا لـ "الصفقة" الطابق برمته .

ومما يعزز خشية الاوساط القضائية تلك ، هو ان الاعتقالات الاخيرة تلحق الاعتقالات في شمال الضفة الغربية من حيث ان "ابطالها" كانوا معروفين للدوائر الاسرائيلية الرسمية منذ سنوات طويلة ، وترددت هذه الاسماء في شكاوى اصحاب الاراضي العرب ، وترددت في الصحف ، والسؤال الذى يطرح نفسه الان ، لماذا صمتت الشرطة الاسرائيلية حتى اليوم لاعتقال شبكة معروفة ، وتتوفر ضدها الادلة الثبوتية منذ فترة طويلة ؟ وستحاول فيما يلي ان نثبت ان الاشخاص الذين اعتقلوا كانوا معروفين منذ عام ١٩٨٣ ، اى قبل ثلاث سنوات .

حيث كنا قد نشرنا في العدد ٢٨٣ من "الطليعة" الصادر في ١٩٨٣/٨/٤ تفاصيل الصفقة المزورة التي ارتأت الشرطة ان تعلن عنها بعد ثلاث سنوات ، وفيما يلي مقتطفات من تفاصيل القصة التي نشرناها :

"فوجئ" افراد عائلة الناظر التي تقطن مدينة الخليل ، قبل عدة اشهر بمساحين اسرائيليين يعملون في اراضيهم الواقعة بين مخيم العروب وقرية معير . وبعد الحديث مع هذا المساح تبين لهم بان اراضيهم قد بيعت وحولت ملكيتها الى ملاك اخر .

توجه افراد العائلة بعد ذلك بالشكوى الى قائد شرطة الخليل الذى حولهم بدوره الى رام الله .

وقد تبين لدى افراد العائلة بعد فحص ملف القضية انه في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٢ قام احد افراد العائلة ويدعى راتب الناظر (غائب في السعودية) ببيع الارض الى سمسار يدعى (. . .) وتبين من الملف ايضا ان السمسار المذكور يعمل مع سمسارين اخرين هما "زئيف جولان" والمحامي "م . . . ."

وتضمن ملف القضية كذلك صورة عن الهوية الشخصية التي تم تقديمها للقاضي محكمة رام الله محمود ابو خضير الذى صادق على عملية البيع .

واكدت عائلة الناظر لدى اطلاعها على هذه المعلومات بان الادعاء حول اشتراك راتب الناظر في هذه الصفقة هو محض افتراء . وقالت بانه في التاريخ الذى تم به تنفيذ الصفقة ، لم يكن المذكور في الضفة الغربية بل كان في المملكة السعودية ، وهذا يفند ايضا مسالة ظهوره امام المحكمة وقيامه بتنفيذ صفقة البيع " .

وقد اكدت المعلومات المتوفرة ايضا بان الهوية الشخصية التي قدمت لقاضي رام الله من اجل التحقق من شخصية بائع الارض كانت مزيفة .

لقد تضمنت الهوية المزيفة ما يلي : صورة لمحمد مصطفى الشرباتي ومعلومات شخصية عنه ، ولكن باسم راتب الناظر ، واما الرقم المسجل على الهوية فيعود حسب سجلات وزارة الداخلية الاسرائيلية لشخص ثالث يدعى (صبر سليم المهتلمون ، وقد اعترف "الشرباتي" بدوره في عملية التزييف .

ومنذ ذلك التاريخ قدمت عائلة "الناظر" دعوى لكشف عملية التزوير التي قام بها السمسار "زئيف جولان" وشركائه . وعلم من اعلان الشرطة الاسرائيلية ان المتورط في العملية هو زئيف جولان وشريكيه المحاميين .

وتجدر الاشارة الى ان عائلة الناظر تملك ٧٠٠ دونم في تلك المنطقة ، في حين باع جولان لشركة "ممنوتا" ١٥٠٠ دونم ، فهل يا ترى سيتم ابطال بيع الـ ٧٠٠ دونم التي تملكها عائلة الناظر فقط ام سيتم الغاء جميع الصفقة ؟!

كذلك تبين ايضا بان الهوية الشخصية التي تم ابرازها امام القاضي كانت من النوع الجديد ، على الرغم من ان راتب الناظر لا يزال يحمل الهوية الشخصية القديمة التي اصدرت في عام ٦٧ .

وبالاضافة الى ذلك تضمن ملف القضية في محكمة رام الله ما يلي :

بعد ان اكتشفت عائلة الناظر ان الارض قد بيعت قامت بالاتصال فورا مع راتب في السعودية ، وقد حضر الى الضفة في غضون ٢ ايام واقسم اليمين امام المحكمة بانه لم يبع هذه الارض كما انه لم يمنح احدا "صك تنازل" او "وكالة" لبيع الارض بالنيابة عنه .

كما قدم راتب جميع تصاريح الخروج الخاصة به والتي تؤكد بشكل قاطع انه منذ شهر تشرين اول ١٩٨١ لم يقم بزيارة للضفة .

ازاحة الستار عن نصب تذكاري في الجولان المحتلة

احتفلت جماهير هضبة الجولان السورية المحتلة ، بعد ظهر يوم السبت الماضي (٢١) حزيران الجارى في قرية مجدل شمس بالهضبة ، بازاحة الستار عن النصب التذكارى لشهداء الثورة لسنة ١٩٢٥ .

واقام هذا النصب التذكارى "نادى الطليعة" في الهضبة بمناسبة الذكرى الثامنة لتاسيسه ، حيث بدا الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت على ارواح الشهداء ، ثم قام الشيخ سليمان طاهر ابو صالح بازاحة الستار عن النصب وبعدها القيت قصيدة شعرية للشاعر نايف سليم ، ثم القيت كلمات القرى الدرزية في الهضبة وهي بقعاثا وعين قينيا وصعدة .

وفاة الدكتور بكر ابو كشك

توفي في الولايات المتحدة الدكتور بكر ابو كشك / عميد كلية التجارة والاقتصاد في جامعة بيرزيت سابقا ، اثر نوبة قلبية حادة .

وقد كان الدكتور "ابو كشك" في اجازة دراسية في جامعة "ايوا" مبعوثا من جامعة بيرزيت .

ومما يذكر ان "د . ابوكشك" عضو في منظمة "اونروا" في فيينا وعضو في "الملتقى الفكرى العربي" في القدس ، وله دراسات وابحاث عديدة في مجالات الزراعة والصناعة والاقتصاد ، من اهمها "التصنيع في الضفة الغربية" .

وكان قد شغل منصب رئيس مركز الابحاث في جامعة بيرزيت .